

تتشابه نتائج استطلاع رأي المواطنين حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2020 مع نتائج العام الماضي الذي اجراه الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة "أمان" العام الماضي. فقد بقيت أبرز أربعة تحديات تواجه المجتمع الفلسطيني لعام 2020 حسب وجهة نظر المواطنين تتمحور حول ازدياد الأزمة الاقتصادية، ومشكلة تفشي الفساد، واستمرار سياسات الاحتلال القمعية ضد الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى استمرار الانقسام. فيما اشارت نتائج الاستطلاع لهذا العام الى تراجع في تقييم المواطنين فاعلية هيئة مكافحة الفساد، كما ظهرت تباينات في مواقف وآراء وانطباعات المواطنين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بإجراء استطلاع للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة خلال الفترة ما بين 8 - 17 أيلول 2020. بغرض رصد التغير في انطباعات المواطنين ووعيهم حول الفساد ورصد مدى استعدادهم للانخراط في مكافحته ومقارنة النتائج بالسنوات السابقة. بلغ حجم العينة 1320 فرداً ممن أعمارهم 18 عاماً فما فوق، منها (792) في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، و(528) في قطاع غزة وبهامش خطأ $\pm 3\%$ ، حيث أجريت المقابلات وجها لوجه وفي المنازل.

رأي المواطنين الفلسطينيين المستطلعة آراؤهم في المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

في عام 2020، انعكست تطورات ازدياد الأزمة الاقتصادية على التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني حيث أشار 26% الى أن ازدياد الأزمة الاقتصادية هي التحدي الأول الذي يحظى بالأولوية لحله وفقاً لرأي المواطنين؛ يعود ذلك لازدياد الأزمة المالية الناجم عن الإجراءات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية بحق المواطنين في قطاع غزة أو ووقف تحويل الأموال الفلسطينية "أموال المقاصة" للحكومة الفلسطينية ما أدى إلى ضعف قدرة الحكومة الفلسطينية على مواجهة الأعباء الاقتصادية ما دفعها إلى دفع نصف رواتب الموظفين في النصف الثاني من العام، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية المترتبة عن جائحة كورونا التي تعطلت جرائها قطاعات اقتصادية واسعة وأدى إلى تضرر العمال في السوق المحلي بشكل خاص.

أشارت نتائج الاستطلاع إلى بقاء مشكلة تفشي الفساد في المرتبة الثانية من حيث أولويات الجمهور حيث أشار إلى ذلك 25% من المبحوثين. فيما يظهر الاختلاف بين رأي المبحوثين في الضفة الغربية وقطاع غزة في ترتيب الأولويات؛ ففي الضفة الغربية جاءت مشكلة تفشي الفساد بالترتيب الأول مقابل الترتيب الرابع لدى المبحوثين في قطاع غزة حيث أشار 30% في الضفة الغربية الى مشكلة تفشي الفساد كتحدٍ يحظى بالأولوية مقابل 17% في قطاع غزة. كما تحظى مشكلة تفشي الفساد بالأولوية لدى الشباب 25% لمن هم اقل من 30 عاماً (30% في الضفة الغربية 18% في قطاع غزة)، وترتفع لدى العاملين في القطاع العام إلى 30% باعتبارها أولوية أولى في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة ببقية قطاعات العمل (37% في الضفة الغربية و23% في قطاع غزة).

كما أظهرت هذه النتائج درجة حساسية أعلى لدى المستطلعين في قطاع غزة بشأن نتائج وآثار الانقسام، حيث تحظى مشكلة استمرار الانقسام على الأولوية الأولى للمشاكل الواجب حلها بحوالي 23% من المبحوثين. في المقابل جاءت مشكلة استمرار الانقسام في اولية متدنية لدى المبحوثين في الضفة الغربية بحوالي 8%.

هيئة مكافحة الفساد حسب آراء المستطلعين في الضفة الغربية فقط

تراجع فاعلية هيئة مكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين

لفتت نتائج الاستطلاع إلى انخفاض تقييم المواطنين لفعالية هيئة مكافحة الفساد (فعالة ومتوسطة الفعالية) على الرغم من الجهود التي بذلتها الهيئة في العاميين الأخيرين في مجالي الانفتاح والتعريف بدورها أمام الجمهور والشراكة مع منظمات المجتمع المدني في انتاج الاستراتيجية عبر القطاعية لمكافحة الفساد؛ حيث أشارت نتائج الاستطلاع للعام 2020 إلى انخفاض هذا التقييم بثلاث نقاط مقارنة بنتائج الاستطلاع الذي تم اجراءه في العام 2019 (49% مقارنة بـ 46%). وارتفع تقييم عدم الفعالية للهيئة بأربع نقاط (48% مقابل 44%). كما ارتفعت انطباعات المبحوثين بعدم استقلالية هيئة مكافحة الفساد بمقدار 7 بنقاط وفقاً لنتائج استطلاع الرأي في العام 2020 مقارنة مع بنتائج عام 2019 (77% مقارنة بـ 70%). قد يعود هذا الانخفاض إلى عدم رؤية الجمهور لمحاسبة كبار الموظفين حيث أعتبر 32% من المبحوثين أن أهم سبب يعود إلى عدم رؤية المواطن لمحاسبة جديّة لكبار الفاسدين (34% في الضفة، 28% في قطاع غزة)، و30% إلى أن أهم سبب هو ضعف جديّة محاسبة الفاسدين (32% في الضفة الغربية، 25% في قطاع غزة)، كذلك فقد أشار 17% إلى أن ذلك يعود إلى عدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتم كشفها ومحاسبة الفاسدين (بنفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة).

كما أن 80% من المبحوثين يرون أن الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في فلسطين غير كافية (84% في الضفة الغربية، 73% في قطاع غزة)، في حين أن 19% فقط أشاروا إلى أنها كافية (13% في الضفة الغربية مقابل 26% في قطاع غزة).

كما يرى 77% من المستطلعة آراؤهم في الضفة الغربية أن هيئة مكافحة الفساد تمارس دورها دون استقلالية بارتفاع 7 نقاط عما كانت عليه في العام الماضي (70%). ترتفع لدى الذكور إلى 80% مقابل 73% لدى الإناث، و79% لدى الشباب دون سن 30 عاماً، وترتفع لدى العاملين في القطاع الاهلي إلى 85% مقارنة بـ 83% للعاملين في القطاع الخاص و78% للعاملين في القطاع العام.

كما أن 85% من المستطلعة آراؤهم في الضفة الغربية يرون أن دورها في مكافحة الفساد يقع بين متوسط وضعيف الفعالية.

37% يرون أن مكتب الرئيس أكثر الجهات تدخلاً في عمل هيئة مكافحة الفساد، تليه رئاسة الوزراء والوزراء بنسبة 24%، ثم الأجهزة الأمنية بنسبة 23% ومن ثم كل من قادة الأحزاب (9%) والمحافظون ورؤساء البلديات (8%)

في قطاع غزة: الجهات التي تتابع قضايا الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال)

59% من المستطلعة آراؤهم في قطاع غزة يرون أن الجهات التي تتابع قضايا الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال) تمارس دورها دون استقلالية بانخفاض 9 نقاط عما كانت عليه في العام الماضي (68%)، ترتفع لدى الموظفين في القطاع العام الى 62% مقارنة بـ 59% لدى العاملين في القطاع الخاص و52% لدى العاملين في القطاع الاهلي. كما ترتفع لمن هم فوق الأربعين عام الى 65% أما لدى الشباب فكانت 59%.

كما أظهرت نتائج الاستطلاع أن 64% من المستطلعين يرون أن دورها في مكافحة الفساد يقع بين متوسط وضعيف الفعالية، (63% متوسط الفعالية، و23% غير فعال).

49% يرون أن الأجهزة الأمنية وقادة الأحزاب هي الجهات الأكثر تدخلا في عمل نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال بنسب (25% للأجهزة الأمنية و24% لقادة الأحزاب).

وبالمقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تظهر النتائج أن توافقاً في الآراء حول تدني مستوى الاستقلالية والفعالية للجهات التي تتابع قضايا الفساد (هيئة مكافحة الفساد في الضفة الغربية ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال في قطاع غزة)، وأن هناك تدخلات وتأثيراً على دور الجهات التي تتابع قضايا الفساد من جهات مختلفة مثل مكتب الرئاسة في الضفة الغربية والأجهزة الأمنية وقادة الأحزاب في قطاع غزة الامر الذي قد يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين في الضفة وغزة في الجهات المسؤولة عن متابعة قضايا الفساد.

58% من المستطلعة آراؤهم يرون أن مستوى حجم الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ما زال كبيراً انخفضت نسبة الذين يرون أن حجم الفساد كبير بمقدار خمسة نقاط في هذا العام مقارنة مع نتائج الاستطلاع في العام السابق، حيث رأى 58% في هذا العام أن حجم الفساد كبير في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مقارنة مع 63% في عام 2019. ترتفع نسبة من يرون حجم الفساد كبير في الضفة الغربية إلى 72% مقارنة بـ 37% في قطاع غزة.

82% من المواطنين يرون أن الفساد يتركز لدى فئة الموظفين العليا

ما زال انطباع المواطنين حول صفة مرتكبي الفساد بأنهم الموظفون في الفئات العليا ويفارق سبع عشرة نقطة بين الضفة الغربية وقطاع غزة (89% مقابل 72%) في رؤيتهم لنسبة الفساد المرتكب من قبل الموظفين في الفئات الدنيا، في حين أشار 28% من المستطلعة آراؤهم في غزة إلى أن الفساد يرتكبه صغار الموظفين مقارنة بـ 11% من الضفة الغربية.

القطاع الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

57% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن المؤسسات الحكومية هي الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

تتضح أيضاً الفروقات في مواقف المبحوثين في الضفة الغربية وقطاع غزة من الجهات الأكثر تعرضاً للفساد؛ فعلى الرغم من اعتبار المؤسسات الحكومية هي الأكثر تعرضاً للفساد إلا أن هناك تفاوت واضح بينهما بمقدار 24 نقطة؛ حيث أشار 67% في الضفة الغربية إلى ذلك مقارنة بـ 43% في قطاع غزة. كما يقول 21% في قطاع غزة إن المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية هي الأكثر تعرضاً للفساد مقابل 9% فقط في الضفة الغربية. ويرى 19% في قطاع غزة أن القطاع الخاص الأكثر تعرضاً للفساد مقابل 11% في الضفة الغربية.

المؤسسات والهيئات العامة الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

حصلت الوزارات والهيئات العامة على النسبة الأكبر بحسب رأي المستطلعة آراؤهم بوصفها الأكثر تعرضاً للفساد برأي 27% (35% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة)، تلي ذلك بالمرتبة الثانية ونسبة 23% مؤسسة الرئاسة (19% في الضفة، 29% في قطاع غزة)، أما الأجهزة الأمنية، فجاءت بالمرتبة الثالثة ونسبة 19% (21% في الضفة، 17% في قطاع غزة). أوضحت أجوبة المبحوثين فروقات بين من الضفة الغربية وقطاع غزة حول الجهة الأكثر عرضة للفساد؛ اعتبرت الأغلبية في الضفة أنها المؤسسات والهيئات العامة بنسبة 35% في المرتبة الأولى في المقابل جاءت في المرتبة الثالثة بقطاع غزة بنسبة 15%. كما اعتبر 29% من المستطلعة آراؤهم في قطاع غزة أن مؤسسة الرئاسة هي الجهة الأكثر تعرضاً للفساد في حين أنها جاءت في المرتبة الثالثة برأي المستطلعين في الضفة الغربية (19%).

تجدر الإشارة إلى أنه لم يحدث أي تغيير في رأي المواطنين الغزيين فيما يتعلق بمؤسسة الرئاسة بوصفها الأكثر تعرضاً للفساد في السنوات الثلاث الأخيرة، ويعود هذا إلى استمرار العقوبات التي فرضت في عام 2018 بقرار من الرئيس على الموظفين التابعين للسلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة.

حافظت الأجهزة الأمنية على المرتبة الثالثة للعام الثاني على التوالي بوصفها الأكثر تعرضاً للفساد، وفقاً لنتائج الاستطلاع. ففي الوقت الذي احتلت في عام 2018 المرتبة الأولى، تراجعت إلى المرتبة الثالثة في العام 2019 و2020.

الوزارات الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد فيها

عاودت وزارة المالية تحتل المرتبة الأولى في هذا الاستطلاع بحسب رأي المواطنين لها على أنها الأكثر عرضة لانتشار الفساد برأي 19% من المبحوثين (21% في الضفة الغربية، 15% في قطاع غزة) مقارنة في العام الماضي الذي احتل به وزارة

الصحة المرتبة الأولى آنذاك. وجاءت وزارة الداخلية في المرتبة الثانية بحسب رأي 16% (17% في قطاع غزة، 15% في الضفة الغربية)، ثم وزارة الصحة بنسبة 13%، وجاءت وزارة التنمية الاجتماعية بالمرتبة الرابعة بنسبة 11%، وبالمرتبة الخامسة وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للشؤون المدنية بنسبة 6% لكل منها.

أظهرت آراء المواطنين الضفة والقطاع تباينات في ترتيب الوزارات الأكثر عرضة لانتشار الفساد فيها، ففي حين كانت أكثر الوزارات في الضفة الغربية وزارة المالية أولاً، تليها وزارة الداخلية، ثم وزارة الصحة ومن ثم وزارة التنمية الاجتماعية؛ كان الترتيب في قطاع غزة، وزارة الداخلية أولاً، تليها وزارة المالية، ثم وزارة الصحة ومن ثم الهيئة العامة للشؤون المدنية.

أشكال الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين

للعام الثاني على التوالي رأى 23% من المستطلعة آراؤهم أن الوساطة والمحسوبية هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في فلسطين، وبارتفاع 12 نقطة في الضفة الغربية مقارنة مع قطاع غزة (28% الضفة الغربية مقارنة بـ16% قطاع غزة)، وجاء اختلاس الأموال العامة بالمرتبة الثانية بنسبة 20% (17% الضفة الغربية، 25% قطاع غزة). أما إساءة استعمال السلطة والرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق فجاءت بالمرتبة الرابعة بنسبة 13% لكل منها، يليها غسل الأموال الناجم عن جرائم الفساد وإساءة الائتمان والمتاجرة بالنفوذ وعدم الإفصاح عن تضارب المصالح (6% - 8% لكل منها).

يظهر الفرق بين آراء مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة في ترتيب أشكال الفساد الأكثر انتشاراً؛ ففي الضفة حصلت الوساطة والمحسوبية على المرتبة الأولى تلاها اختلاس المال العام ثم استعمال السلطة ومن ثم الرشوة، أما في قطاع غزة فقد جاء اختلاس المال العام في المرتبة الأولى تلاها الوساطة والمحسوبية وتم غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد ومن ثم الرشوة.

تراجعت نسبة من أشاروا إلى الرشوة كأكثر الأشكال انتشاراً عن رؤواها في الأعوام المنصرمة، حيث حصلت على نسبة 13% فقط، في حين كانت 14% في عام 2019، ووصلت إلى 24% و26% في أعوام سابقة. وتجدر الملاحظة إلى ارتفاع نسبة من يقولون بأن الرشوة الأكثر انتشاراً من أشكال الفساد في الضفة الغربية عن قطاع غزة بفارق نقطتين (14% مقابل 12%).

الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

اعتبر المستطلعة آراؤهم أن أهم الأسباب وراء انتشار الفساد يعود إلى عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين 23% (26% الضفة الغربية مقابل 19% في قطاع غزة). بينما اختلفت آراء المواطنين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة حول ترتيب الأسباب الأخرى: رتب مواطنو الضفة الغربية الأسباب وراء انتشار الفساد حسب الآتي: عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون 27%، وعدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين 26%، والحصانة التي يتمتع بها بعض الأشخاص 12%، والانقسام السياسي بين الضفة والقطاع 9%، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي وتشجيعه على الفساد 8%، وضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد 7.5%. والأسباب الأخرى حصلت على نسب متدنية.

في المقابل رتب مواطنو قطاع غزة الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطيني كالاتي: عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين 19%، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد 18%، والانقسام السياسي بين الضفة وغزة والحصانة التي يتمتع بها بعض الأشخاص 14% لكل منهما، وقلة وعي المواطنين بأشكال الفساد 11%، وحصل كل من "ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد" و"عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية" على 9% لكل منهما، وبقية الأسباب حصلت على نسب متدنية.

الفساد في تقديم الخدمات العامة

ما يقارب ثلث المواطنين (31%) يعتبرون أن أكثر الخدمات التي فيها فرص للفساد هي عمليات الترقية والتعيين في الوظائف العليا (42% في الضفة الغربية مقارنة 16% في قطاع غزة).

ما زالت آراء المستطلعين تؤثر إلى أن عمليات الترقية والتعيين في الوظائف العليا بوصفها الأكثر مجالاً للفساد في الضفة الغربية تليها توزيع المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والخدمات الصحية. أما في قطاع غزة فجاءت معاملات الهيئة العامة للشؤون المدنية في المرتبة الأولى بنسبة 20%، تلتها توزيع المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية بالمرتبة الثانية ومن ثم عمليات الترقية والتعيين في الوظائف العليا.

35% اضطروا للجوء للواسطة للحصول على الخدمات

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 35% من المبحوثين (نفس النسبة للضفة الغربية وقطاع غزة) اضطروا للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة ممن قالوا إنهم توجهوا خلال العام 2020 إلى مؤسسات عامة للحصول على خدمة عامة (34% الضفة الغربية، 36% قطاع غزة). وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاع في عام 2019، حصل انخفاض بحوالي نقطتين في نسبة من اضطروا للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة (35% مقارنة بـ 37%).

تجدر الإشارة إلى أن 37% من المبحوثين قالوا إنهم توجهوا خلال العام 2020 إلى مؤسسات عامة للحصول على خدمات عامة (32% في الضفة الغربية، 45% في قطاع غزة).

أسباب اللجوء إلى الوساطة:

الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص كان أهم أسباب اللجوء إلى الوساطة

تنوعت الأسباب التي اعتبر المستطلعون أنها السبب في اللجوء إلى الوساطة، ما بين الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص حيث قال 23% إنها السبب الأهم، بينما قال 22% عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات، و18% أشاروا إلى "الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق بسبب الفساد، و16% قالوا تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية.

وبرزت اختلافات بسيطة بين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة في ترتيب الأسباب حسب أولويتها، وكان الترتيب حسب مواطني الضفة الغربية كما يلي:

- عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات بنسبة 26%.
- الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص بنسبة 23%.
- الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد 17%.
- تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية 16%.
- ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأ باللجوء للوساطة 9%.
- شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدمها لك المعارف 9%.

أما مواطنو غزة، فقد كان ترتيب الأسباب حسب الأولوية لديهم كما يلي:

- الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص بنسبة 21%.
- الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد 19%.
- عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات 17%.
- ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأ باللجوء للوساطة 16%.
- تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية 15%.
- شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدمها لك المعارف 13%.

دفع الرشوة وتقديم الهدايا للموظفين العاميين

17% من المواطنين سبق أن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة، وترتفع نسبة من سبق أن دفعوا رشوة أو أعطوا هدايا لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة بشكل كبير في قطاع غزة مقارنة مع الضفة (28% في قطاع غزة، 10% في الضفة الغربية). ترتفع لدى الذكور الى 19% (29% في قطاع غزة، 12% في الضفة الغربية)، وترتفع نسبة الذين يقدمون رشوة أو هدية كلما انخفض الدخل (20% لمن دخلهم أقل من 2500 مقابل 17% لمن دخلهم أكثر من 2500). في المقابل تخفض لدى النساء بنقطتين 15% (28% في قطاع غزة، 8% في الضفة الغربية).

تجدر الإشارة الى أن السؤال احتوى على تقديم رشوة وإعطاء هدايا، فعلى الاغلب أدى ذلك لزيادة نسبة الذي أجابوا بنعم.

المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة

اختلفت الآراء بين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة حول المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة، ففي حين حازت خدمات الصحة على النسبة الأكبر في الضفة الغربية بنسبة 29%، تلتها خدمات السفر عبر المعابر 22% ثم خدمات منح التصاريح وأذونات السفر 21%؛ كانت خدمات السفر عبر المعابر والحدود في قطاع غزة المجال الأكثر تعرضاً لدفع الرشوة بنسبة 31%، تلتها خدمات منح التصاريح وأذونات السفر 30%، ثم الخدمات الأخرى بنسب متقاربة.

85% من المستطلعة آراؤهم يرون أن دور الإعلام الفلسطيني ضعيف أو متوسط الفعالية في الكشف عن قضايا الفساد عام 2020

ما زال رأي المواطنين يشير إلى أن دور الإعلام يقع بين الضعيف ومتوسط الفعالية في الكشف عن قضايا الفساد، حيث أشار 45% من المستطلعة آراؤهم إلى أن دور الإعلام ضعيف، بينما أشار 40% إلى أن دوره متوسط الفعالية، فيما قال 14% فقط من المستطلعين أن وسائل الاعلام فعالة.

في المقابل فإن ثلثي المواطنين يرون أن وسائل التواصل الاجتماعي هي أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2019.

الاعتقاد بوجود فساد في الجهاز القضائي حسب آراء المستطلعين

69% من المستطلعين في الضفة الغربية وقطاع غزة يقولون بوجود فساد في المحاكم والنيابة العامة، ترتفع النسبة إلى 76% بين المستطلعين في الضفة الغربية مقارنة بـ 58% في قطاع غزة. وترتفع لدى كبار السن (40 عاماً فأكثر) إلى 72% (80% في الضفة الغربية مقابل 57% في قطاع غزة)، والى 72% بين موظفي القطاع الحكومي (85% في الضفة الغربية مقابل 57% في قطاع غزة)، كما ترتفع أيضاً لدى موظفي القطاع

الخاص الى 74% (79% في الضفة الغربية مقابل 62% في قطاع غزة). وترتفع لدى سكان القرى الى 76% تليها 73% لدى سكان المخيمات و64% سكان المدن.

دور المواطن في مكافحة الفساد

73% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن للمواطن دوراً في مكافحة الفساد بشكل متطابق في الضفة الغربية وقطاع غزة بانخفاض 5 نقاط عن العام الماضي (78%)؛ ففي الوقت الذي انخفضت النسبة بثلاث نقاط في الضفة الغربية (73% مقابل 76%) فقد انخفضت بثماني نقاط في قطاع غزة (73% مقابل 81%).

كما شهدت نتائج الاستطلاع للعام 2020 تراجعاً في الاعتقاد بإمكانية مساهمة المواطنين بمكافحة الفساد بمقدار أحد عشر نقطة مقارنة بنتائج الاستطلاع عام 2019 (71% مقابل 82% من المستطلعة آراؤهم).

الإبلاغ عن الفساد

يعتقد 60% من المستطلعة آراؤهم أن المواطنين لا يقومون عادة بالإبلاغ عن الفساد بارتفاع ستة نقاط مقارنة بالعام السابق (54%). بينما يرى 32% أن المواطنين عادة يبلغون عن حالات الفساد التي يلاحظونها، ترتفع في قطاع غزة إلى 38% وتنخفض في الضفة الغربية إلى 28%.

تراجع الذين قالوا إنهم سيقومون بالتبليغ عن الفساد كشهود من المستطلعة آراؤهم بمقدار سبع نقاط من 67% في العام 2019 إلى 60% في العام 2020، وشمل التراجع الذي عبروا عن استعدادهم للتبليغ عن الفساد في حال كانوا ضحايا بمقدار ستة نقاط (71% مقابل 77%).

بالمقارنة مع نتائج استطلاع الرأي في العام المنصرم، يلاحظ أن تراجعاً طفيفاً طرأ على آراء وتوجهات المواطنين فيما يتعلق بالإبلاغ عن الفساد، حيث بلغت نسبة من يعتقدون أن المواطنين يقومون بالإبلاغ عادة عن الفساد 32% في عام 2020 مقارنة بـ 36% في العام 2019 (أي بانخفاض أربع نقاط).

ما يدل على تراجع طفيف في وعي الناس وحافزيتهم نحو الإبلاغ عن الفساد من الممكن أنه جاء من ازدياد الإحباط وعدم الرضا عن جدية الحكومة في مواجهة الفساد. وحول أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الإبلاغ عن الفساد، رأى غالبية المستطلعة آراؤهم أنها تعود إلى "الخوف من الانتقام"، وإلى عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود، وإلى "عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله"، وعدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين.

80% من المستطلعين: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية

يرى 80% من المبحوثين أن الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في فلسطين غير كافية (84% في الضفة الغربية، 73% في قطاع غزة)، في حين أن 19% فقط أشاروا إلى أنها كافية (13% في الضفة الغربية مقابل 26% في قطاع غزة). ترتفع لدى الذكور إلى 84% (88% في الضفة الغربية مقابل 78% في قطاع غزة)، مقابل 75% لدى الإناث (80% في الضفة الغربية، 68% في قطاع غزة). كما ترتفع لدى سكان القرى إلى 85% تليها 80% لدى سكان المخيمات وتتنخفض إلى 77% لدى سكان المدن. ترتفع إلى 92% لدى العاملين في القطاع الأهلي (100% في الضفة الغربية مقابل 85% في قطاع غزة)، و83% لدى العاملين في القطاع العام (85% في الضفة الغربية مقابل 80% في قطاع غزة)، ولدى العاملين في القطاع الخاص إلى 82% (88% في الضفة الغربية مقابل 70% في قطاع غزة).

يشير المبحوثون إلى أن تقييمهم بعدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد يعود إلى عدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار الفاسدين (32%)، وإلى ضعف جدية محاسبة الفاسدين بالإضافة (30%)، وعدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتم كشفها ومحاسبة مرتكبيها (17%).

79% من المبحوثين يعتقدون أن العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة
أظهرت نتائج الاستطلاع أن 79% من المبحوثين يعتقدون بأن العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة (84% في الضفة الغربية، 70% في قطاع غزة)، في حين أن 17% فقط يرونها رادعة (10% في الضفة الغربية، 28% في قطاع غزة).

53% من المستطلعة آراؤهم يرون أن الفساد في عام 2020 قد ازداد

للعام الثاني على التوالي يرى 53% من المبحوثين أن الفساد ازداد، وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاع أمان في عام 2018، يلاحظ استمرار الانخفاض في نسبة من يعتقدون أن الفساد ازداد بمقدار 13 نقطة. ترتفع نسبة من يعتقدون بأن الفساد ازداد في الضفة الغربية إلى 67% مقارنة بـ 33% في قطاع غزة.

55% من المستطلعة آراؤهم يرون أن الفساد سيزداد في عام 2021

قال 55% من المبحوثين بأنهم يعتقدون أن الفساد سيزداد (66% في الضفة الغربية، 37% في قطاع غزة)، مقابل 14% فقط قالوا إنه سينخفض، (6% في الضفة الغربية، 26% في قطاع غزة)، بينما أشار 21% منهم إلى أن مستوى الفساد سيبقى كما هو (14% في الضفة الغربية، 33% في قطاع غزة).

الجرائم الاقتصادية

59% من المستطلعة آرائهم يعتقدون أن الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت عام 2020 انخفضت نسبة الذين يعتقدون أن الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت عام 2020 بمقدار ست نقاط مقارنة بنتائج العام 2019 (59% مقابل 65%).

كما يعتبر المستطلعة آرائهم أن أهم سبب أدى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة هو عدم محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم حيث احتل المرتبة الأولى برأي 38% من المبحوثين (45% في الضفة الغربية، 25% في قطاع غزة)، واحتل سبب " قانون العقوبات لا يوفر عقوبات رادعة" المرتبة الثانية بنسبة 24% (23% في الضفة الغربية، 26% في قطاع غزة)، وفي المرتبة الثالثة " استخدام الوساطة والمحسوبية والمحاباة بغض النظر عن الجرائم " بنسبة 19% من المبحوثين.